الجزء او اللازم فلا بيانا في تعليله ان للعقل مدخلا في جميع الدلالات وهذا تعليل
لتسميتها لفظية واما تسميتها نقلية فلتوقفها على النقل عن الواضع بلا
خلاف سياتي في الطريقة الثانية نقل الخلاف فيها لان الفهم فيها كعرفتك
لتوقفها على مقدمة عقلية تقليل بمجرد كون الالتزامية عقلية لا لكونها عقلية
بلا خلاف لعدم احتياجه الا اتفاق اذ التضمنية كذلك لان الفهم فيها
موقوف اي فهم الجزء في التضمنية اقول فيه ظرفية الشي في نفسه لان
فهم الجزء عين دلالة التضمن الا ان يحمل الفهم على العلم بالفعل ويجري في
على كون اللفظ بحيث يفهم منه معناه ولو قال لتوقفها لكان اخصر واحسن
على امر زايد كان الانسب بصنيعه في الالتزامية ان يقول كغيره
لتوقفها على مقدمة وهي انه كلما فهم المعنى فهم جزؤه وهي الجزئية
اي كون المدلول جزء المعنى وانث الضمير مع عود رجوعه الى الامر الزائد
مراعاة للخبر وفي نسخة وهو بالتذكير مراعاة للمرجع اذ ينتقل
الذهن اليه وفي نسخة هو التوقف على الجزئية وقيل لفظية اي نظرا الى
كون الجزء المدلول داخلا في الكل الموضوع له اللفظ والطريقة الثانية
الذهن هي الراجحة قيل وضعيتان عليه اكثر المناطقة كما قاله الفهيم
وغيره ووجهه انهما بتوسط وضع اللفظ للكل او الملزوم وقيل عقليتان
وجهه توقف كل منهما على مقدمة عقلية كما تقدم ثالثها دلالة
التضمن وضعية ودلالة الالتزام عقلية وهذا هو الذي جرى عليه الامدي
وابن الحاجب وابن الهمام وغيرهم من المحققين ووجهه كما في الكبير بان
التضمن فهم الجزء في ضمن الكل اذ لا شك انه اذا فهم المعنى فهمت اجزاؤه
معه فليس فيها انتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى الجزء بل هو فهم
واحد يسمى بالقياس الى تمام المعنى مطابقة وبالقياس الى جزئه يسمى تضمنا
بخلاف دلالة الالتزام فانه لا بد فيها من الانتقال من اللفظ الى المعنى ومن
المعنى الى اللازم ضرورة ان اللازم لا دخل له في الوضع اصلا ووجه ايضا بان
الجزء داخل فيما وضع له اللفظ بخلاف اللازم فانه خارج عنه وصحح غير
واحد كالتفتازاني بان الخلف لفظي فان من قال بعقليتهما لا ينكر
الوضع مدخلا فيهما ومن قال بوضعيتهما لا ينكر توقفهما على مقدمة

عقلية

عقلية فالخلاف في التسمية وفي حاشية السعد على المطول ان ائمة المنطقيين
سموا التضمنية والالتزامية وضعية وان كان للعقل مدخل فيهما لتخصيصهم
العقلية بالصرفة وسماها البيانيون عقلية وان كان للوضع مدخل فيهما
لعدم تخصيصهم العقلية بالصرفة اه والحاصل ان من اراد بالوضعية ما
تتوقف على الوضع سواء كفى فيها او لا جعل التضمنية والالتزامية وضعيتين
ومن اراد بالوضعية ما كان الوضع كافيا فيها جعلهما عقليتين ومن اراد بالوضعية
ما كان المدلول فيها موضوعا له اللفظ او داخلا فيما وضع له جعل التضمنية
وضعية والالتزامية عقلية فاعرفه تنبيه دلالة الالتزام مهجورة في
الحدود التامة لما فيها من الخفا بالنسبة الى اختيها وفي الحدود الناقصة
والرسوم فلا يذكر في الحد التام شي من اجزاء المحدود بدلالة الالتزام بل لا
يذكر الا بدلالة المطابقة او التضمن فاذا اردت حد الانسان تاما فاما ان
تذكر اجزاءه بالالفاظ الدالة عليها بالمطابقة بان تقول هو الجسم النامي الحساس
او بالالفاظ الدالة عليها بالمطابقة بان تقول المتحرك بالارادة بناء على انه
اي المتحرك بالارادة ذاتي المتفكر بالقوة او بالالفاظ الدالة عليها بالتضمن
بان تقول هو الحيوان الناطق لانك ذكرت بالحيوان والنامي والحساس و
المتحرك بالارادة بدلالة التضمن وكذا بالناطق المتفكر بالقوة فلو ذكرت الاجزاء
بدلالة الالتزام كان قلت هو الناطق اي هو الحساس الناطق فانه يدل
بالالتزام على بقية الاجزاء لم يكن ذلك حدا تاما كما افاده الشارح في كبيره و
واوجه جمع وجه بمعنى الدليل شتى جمع شتيت بمعنى متشتت اي
متفرق مخرجه جمع مخرج بمعنى مخرج ووصفها بالشتات باعتبار ما كانت
اذ هي الان مجموعة في الشرح الكبير المباحث جمع
مبحث ومثله يصلح ان يكون مصدرا ميميا واسم مكان واسم زمان لكنه هنا
اسم مكان البحث بمعنى المسائل المبحوث فيها عن الالفاظ اي من جهة
الافراد والتركيب وما يلائمهما والاضافة بحث الدلالة من مباحث الالفاظ
والبحث في الاصل التفتيش عن باطن الشي حسا استعمل عرفا في بيان
النسبة والكشف عن حقيقته اعلم ان المصنف لما كان مراده بيان وجه
ذكر بحث الالفاظ في البحث في الاصل التفتيش المنطق وتقديمه لكن الخ

جعل

٢ الجسم

نعم